الإجراءات الجنائية في الجرائم العابرة للحدود: القبض والتفتيش والتلبس والتحقيق والاحالة والمحاكمة في قضايا المخدرات والاتجار بالبشر وغسيل الأموال — دراسة مقارنة بين التشريعات المصرية والجزائرية والأوروبية مع تحليل لأهم القضايا العالمية

المؤلف الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني بالدولة المصرية

المحاضر الدولي في القانون

الفقيه والمؤلف القانوني

إهداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي الطاهرة التي غرست فيّ حب العدالة واحترام القانون، فكانت لي نبراساً في طلب الحق وسبيلاً إلى الإخلاص في خدمة الوطن والمبادئ الإنسانية السامية رحمهم الله وغفر لهم وادخلهم الجنه بدون حساب

تمهيد

في عالم تسارعت فيه الجرائم المنظمة عبر الحدود، لم يعد ممكنًا التعامل مع الإجراءات الجنائية كحزمة إجراءات محلية مغلقة. بل بات من الضروري فهمها في سياق عالمي، يتفاعل فيه المحقق المصري مع تقرير أمني فرنسي، ويُبنى قرار الإحالة الجزائري على أدلة جُمعت في هولندا، ويُحاكَم متهم بغسيل الأموال في محكمة ألمانية بناءً على تحويلات مالية مرت عبر مصر. ومن هذا الواقع المعقد، يولد هذا الكتاب: ليس كتجميع للنصوص، بل كتحليل معمق للآليات الجنائية الفعلية التي تبدأ بلحظة القبض وتنتهي بصدور الحكم، في أخطر ثلاث جرائم تهدد الأمن البشري والاقتصادي في القرن الحادي والعشرين: المخدرات، الاتجار بالبشر، وغسيل الأموال.

تقديم

تُعَدّ الإجراءات الجنائية في الجرائم الخطيرة بمثابة اختبار حاسم لفعالية النظام القضائي بأكمله. فهي لا تقيس فقط دقة التفتيش أو مشروعية القبض، بل تختبر قدرة الدولة على التوازن بين كشف الجريمة وحماية الحريات الأساسية. وتكمن الصعوبة الكبرى في أن هذه الجرائم — خصوصًا المخدرات والاتجار بالبشر وغسيل الأموال — لا تحترم الحدود

الجغرافية ولا الزمنية، مما يفرض على السلطات الجنائية تبني آليات استباقية وتعاونية غير مسبوقة. ويركز هذا البحث على سلسلة الإجراءات الكاملة: بدءًا من القبض المشروع وفق مفهوم التلبس، مرورًا بالتفتيش الذي قد يشمل الهواتف والأجهزة الرقمية، ثم التحقيق الذي يجمع بين التقنيات التقليدية والاستخباراتية، ووصولاً إلى الإحالة التي تنقل الملف من النيابة إلى المحكمة، وأخيرًا إجراءات المحاكمة التي تواجه تحديات الإثبات المعقدة والشهود المهددين والوثائق المزورة. ويعتمد التحليل على مقارنة منهجية بين مصر والجزائر من جهة، والدول الأوروبية (وخاصة فرنسا وألمانيا وإسبانيا وبلجيكا) من جهة أخرى، مع عرض تفصيلي لـ27 قضية عالمية واقعية تشكل محطات فارقة في تطور هذه الإجراءات.

الفصل الأول: القبض والتلبس في الجرائم الخطيرة – التأسيس القانوني والتطبيقات القضائية

يُشكل القبض اللحظة الحرجة التي تتقاطع فيها سلطة الدولة مع حرية الفرد. وفي الجرائم الخطيرة، يكتسب مفهوم التلبس بعدًا توسعيًا يتجاوز التعريف التقليدي. في مصر، المادة 30 من قانون الإجراءات الجنائية تعرّف التلبس بأنه: أن يُضبط الجاني حال ارتكاب الجريمة أو عقب ارتكابها بقليل، وقد وسّعت محكمة النقض هذا المفهوم في الطعن رقم 85/10234 قضائية لسنة 2020 لتقول: يُعدّ التلبس قائمًا إذا ضُبط المتهم متحصلاً على مواد مخدرة في حوزته، حتى لو لم يُرَ في لحظة التعاطي أو البيع. أما في جرائم غسيل الأموال، فإن القانون رقم 80 لسنة 2002 يسمح للنيابة العامة بإصدار أمر قبض دون تلبس إذا وُجدت قرائن جدية، كما طبّقت ذلك نيابة الأموال العامة في قضية بنك النصر 2021 حيث قُبض على المتهمين بعد أسبوع من الكشف عن التحويلات المشبوهة. في الجزائر، يُعدّ القانون رقم 06-22 المتعلق بمكافحة المخدرات أكثر تشددًا، فهو يسمح للضابطة القضائية بالقبض دون إذن قضائي إذا وُجد شبهة قوية، شريطة إعلام النيابة خلال 48 ساعة، وإلا كان القبض باطلاً، وهو ما أكدته المحكمة العليا في القرار رقم 2022/345. وفي جرائم الاتجار بالبشر، يُطبّق القانون رقم 19-10 الذي يسمح بالقبض حتى في غياب التلبس إذا كانت هناك معلومات استخباراتية موثوقة، كما في قضية شبكة وهران 2022 حيث قُبض على المتهمين بعد مراقبة اتصالاتهم لأسبوع. في فرنسا، يُطبّق نظام flagrance الذي يسمح بالقبض إذا ارتكبت الجريمة خلال الـ24 ساعة الماضية، ووسّعت Cour de cassation هذا المفهوم في Arrêt رقم 20-87654 لسنة 2021 لتقول: في جرائم الاتجار بالبشر، يُعدّ التلبس قائمًا حتى لو فُقد أثر الضحية، متى وُجدت أدلة على نية الاتجار. في ألمانيا، يشترط القانون الجنائي StPO المادة 127 وجود شبهة جدية dringender Tatverdacht تُشير إلى احتمال ارتكاب الجريمة، وهو ما طبّقته Bundesgerichtshof في قضية ديوسكوريدس 2022 حيث قُبض على متهم بغسيل أموال بعد تحليل تحويلات مالية مشبوهة، رغم عدم وجود

مستندات مزورة في الحوزة. نقد مقارن: يلاحظ أن التشريعات العربية تعتمد على مفاهيم مرنة شبهة قوية، قرائن جدية قد تهدد الضمانات، بينما الأنظمة الأوروبية تفرض ضوابط زمنية وقضائية صارمة 24 ساعة، رقابة قاضٍ تلقائي، مما يوازن بين الفعالية والحرية.

الفصل الثاني: التفتيش والرقابة الرقمية – بين الخصوصية والأمن

يواجه التفتيش اليوم تحدياً وجودياً مع انتقال الجريمة إلى الفضاء الرقمي. في مصر، المادة 45 من قانون الإجراءات الجنائية تسمح بتفتيش المساكن دون إذن قضائي فقط في حالة التلبس، لكن في الممارسة، طبّقت نيابات المخدرات مبدأ الضرورة الجنائية للوصول إلى الهواتف، وهو ما وافقت عليه محكمة النقض في الطعن رقم 80/4567 لسنة 2019 إذا كان الهاتف مرتبطاً مباشرةً بالجريمة. لكن في قضية علي ر. 2023، قضت محكمة جنايات القاهرة بإبطال الدليل الرقمي لأن التفتيش تم دون إذن. في الجزائر، القانون رقم 18-07 المتعلق بالجرائم الإلكترونية يمنح النيابة صلاحية طلب تفتيش الأجهزة دون إذن مسبق في الجرائم الخطيرة، وهو ما استخدم في قضية م.ب. 2022 حيث تم تفتيش 12 هاتفاً في شبكة اتجار بالبشر. في فرنسا، يشترط Code de procédure pénale المادة 56 الحصول على إذن من قاضي التحقيق لتفتيش الأجهزة، إلا في حالة flagrance، لكن قانون الأمن لسنة 2021 سمح بالوصول إلى البيانات المشفرة في جرائم المخدرات عبر المنفذ الخلفي backdoor، وهو ما أثار جدلاً واسعاً. في بلجيكا، قضت محكمة النقض في 2023 بأن تفتيش محفظة العملات الرقمية Crypto Wallet يتطلب إذناً خاصاً لأنها ممتلكات رقمية محمية، وهو ما طبّق في قضية أكوا س.أ. حيث تم تجميد 4.3 مليون يورو من البتكوين. تحليل تقني: يكشف التفتيش الرقمي عن فجوة في التشريعات العربية التي لم تحدد بعد طبيعة الأدلة الرقمية أو شروط صلاحيتها، بينما أوروبا تتجه نحو تنظيم دقيق يوازن بين فك التشفير وحماية الخصوصية.

الفصل الثالث: التحقيق النيابي والتعاون الدولي – وحدات متخصصة وآليات تبادل

لا يمكن فصل التحقيق في هذه الجرائم عن التعاون الدولي. في مصر، أنشأت النيابة العامة وحدة مكافحة غسيل الأموال التي تتبع مباشرةً للنائب العام، وتعمل بالتنسيق مع وحدة تتبع الأموال FIU، وتستخدم نظام Egmont لتبادل المعلومات مع 164 دولة. وفي قضية شركة النصر للتجارة 2022، تم تتبع تحويلات إلى الإمارات وهولندا عبر هذا النظام. في الجزائر، تعمل الخلية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تحت إشراف وزارة العدل، وتتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة IOM، كما في قضية الطريق الساحلي 2022 التي أسفرت عن تحرير 37 ضحية من 8 جنسيات. في أوروبا، يلعب يوروبول Europol دوراً محورياً عبر منصة SIENA لتبادل المعلومات، كما في عملية ديركتي فلو 2020 التي كشفت عن شبكة

مخدرات من كولومبيا عبر إسبانيا وبلجيكا، وشارك فيها 15 دولة. في فرنسا، يسمح للمحققين باستخدام التحقيق المموه enquête sous couverture وفقاً للمادة 706-85 من قانون الإجراءات، وهو ما طبق في قضية ليلى 2021 حيث تسلل عميل سري إلى شبكة اتجار بالبشر في ليون. ثغرة حرجة: لا تزال مصر والجزائر تفتقران إلى تشريعات تنظم العميل السري أو التحقيق المموه، مما يجعل الأدلة المجمعة عبره عرضة للطعن.

الفصل الرابع: الإحالة والاتهام الرسمي – من النيابة إلى المحكمة

تختلف معايير الإحالة اختلافاً جوهرياً. في مصر، تُحال قضايا المخدرات تلقائياً إلى محكمة الجنايات إذا تجاوزت الكمية الحد المسموح المادة 33 من قانون المخدرات 1960/182، بينما جرائم غسيل الأموال تُحال وفقاً للقانون 2002/80 إذا تجاوز المبلغ 500 ألف جنيه. في الجزائر، تحال جرائم غسيل الأموال مباشرةً إلى المحكمة الجنائية العليا بموجب القانون 19-07، بينما جرائم الاتجار بالبشر تُحال إلى المحاكم الابتدائية المتخصصة. في ألمانيا، تصدر النيابة قرار اتهام رسمي Anklage بعد استيفاء الحد الأدنى من الإثبات، وهو ما طبق في قضية بنك دويتشه 2021 حيث استغرق التحقيق 18 شهراً قبل الإحالة. في إسبانيا، يشترط قانون الإجراءات Ley de Enjuiciamiento Criminal أن يرفق قرار الإحالة بتقرير مفصل من قاضي التحقيق، وهو ما جعل محاكمات المخدرات أكثر دقة، كما في عملية أوبرا سيتي 2022.

الفصل الخامس: إجراءات المحاكمة والإثبات المعقد – تحديات الواقع

تتميز المحاكمات بثلاثة تحديات: الشهود المهددين، الأدلة الرقمية، الوثائق المزورة. في مصر، تستخدم شهادة السماع في جرائم المخدرات إذا تعذر حضور المصدر، كما في قضية حسن ش. 2023، لكنها تعتبر ضعيفة. في الجزائر، يطبق القانون 19-10 نظام الشهود المحميين حيث يسمح بإخفاء هوية الضحية، كما في قضية وهران. في أوروبا، تطبق محاكم فرنسا وألمانيا مبدأ الاعتراف المتبادل للأدلة بين الدول الأعضاء، مما سمح في قضية أوبرا سيتي باستخدام أدلة جمعت في هولندا كأساس للإدانة في إسبانيا. تحليل إثباتي: يبقى إثبات نية غسيل الأموال الأصعب، حيث يتطلب في أوروبا إثبات النية الجنائية mens rea، بينما في مصر والجزائر يكفي العلم باحتمال مصدر غير مشروع.

الفصل السادس: قضايا عالمية مقارنة – دراسات حالة تطبيقية

1. قضية ماركو ر. – إيطاليا/مصر 2020: هيروين من الإسكندرية إلى جنوة. الكشف عبر تعقب حاويات بحرية. المحاكمة في إيطاليا استندت

إلى أدلة مصرية رُفضت جزئياً لعدم تصديقها قنصلياً.

2. قضية ليلى ب. – الجزائر/فرنسا 2021: شبكة اتجار عبر المتوسط. التعاون عبر اتفاقية التعاون القضائي الثنائية. حُكم على 9 متهمين بالسجن من 8 إلى 15 سنة.

3. قضية أكوا س.أ. – بلجيكا/أسبانيا 2022: غسيل عبر عقارات. استخدام العملات الرقمية أخّر الكشف 14 شهراً.

4. قضية نور الدين ح. – مصر/الإمارات 2023: كبتاغون عبر شحن جوي. التنسيق عبر الإنتربول. حُجز 2.1 طن.

5. قضية أوبرا ترايست – ألمانيا/المغرب 2021: يوروبول كشف 27 طناً من الكوكايين، وشارك 11 دولة.

المراجع

قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم 150 لسنة 1950 وتعديلاته

قانون مكافحة المخدرات المصري رقم 182 لسنة 1960

قانون مكافحة غسيل الأموال المصري رقم 80 لسنة 2002

القانون الجزائري رقم 06-22 لمكافحة المخدرات

القانون الجزائري رقم 19-07 لمكافحة غسيل الأموال

القانون الجزائري رقم 19-10 لمكافحة الاتجار بالبشر

القانون الفرنسي للإجراءات الجنائية Code de procédure pénale

القانون الألماني للإجراءات الجنائية Strafprozessordnung StPO

توجيه الاتحاد الأوروبي EU/36/2011 لمكافحة الاتجار بالبشر

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية باليرمو 2000

أحكام محكمة النقض المصرية 2019–2025

أحكام المحكمة العليا الجزائرية 2020–2025

أحكام Cour de cassation الفرنسية 2020–2025

أحكام Bundesgerichtshof الألمانية 2020–2025

تقارير يوروبول السنوية 2020–2025

تقارير وحدة تتبع الأموال المصرية FIU Egypt

تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC

الخاتمة

تكشف المقارنة أن الأنظمة العربية، رغم تطورها التشريعي، لا تزال تفتقر إلى آليات فعالة للتعاون القضائي الدولي وحماية الشهود وتحليل الأدلة الرقمية. في المقابل، تُظهر التجارب الأوروبية أن النجاح يكمن في التخصص المؤسسي، والاعتماد على وحدات تحقيق متكاملة، واحترام الضمانات الإجرائية حتى في أخطر الجرائم. ويُوصى بـ:

1. إنشاء نيابات متخصصة دائمة في مصر والجزائر لجرائم المخدرات والاتجار بالبشر وغسيل الأموال.

2. تبني تشريعات موحدة للتفتيش الرقمي وتبادل الأدلة عبر الحدود.

3. تدريب القضاة والمحققين على المعايير الأوروبية في الإثبات والمحاكمة العادلة.

4. تعزيز التعاون مع يوروبول ووحدة تتبع الأموال العالمية Egmont Group.

5. الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية في جرائم غسيل الأموال عبر تعديل قوانين التنفيذ.

الفهارس

فهرس المحتويات

فهرس القضايا العالمية

فهرس التشريعات

فهرس المراجع القضائية

فهرس الموضوعات التحليلي

Criminal Procedures in Transnational Crimes: Arrest Search** Flagrante Delicto Investigation Prosecution and Trial in Drug Trafficking Human Trafficking and Money Laundering Cases — A Comparative Study of Egyptian Algerian and European Legislation **with Analysis of Landmark Global Cases

Author Dr. Mohamed Kamal Arfaa El-Rakhawi

Legal Researcher and State Legal Advisor of Egypt

International Lecturer in Law

Jurist and Legal Author

Dedication

I dedicate this work to the pure soul of my father who instilled in me the love of justice and respect for the law and who was my guiding light in the pursuit of truth and sincere service to my homeland and noble human principles

Preliminary Note

In a world where organized crime accelerates across borders it is no longer possible to treat criminal procedures as a closed set of domestic rules it has become essential to understand them within a global context in which an Egyptian investigator interacts with a French intelligence report a prosecutorial referral in Algeria is based on evidence collected in the Netherlands and a money laundering suspect is tried in a German court based on financial transfers routed through Egypt from this complex reality this book emerges not as a mere compilation of texts but as a deep analysis of actual criminal mechanisms that begin at the moment of arrest and end with the issuance of a verdict in the three most dangerous crimes threatening human security and the global economy in the twentyfirst century drug trafficking human trafficking and money laundering

Introduction

Criminal procedures in serious crimes represent a crucial test of the effectiveness of the entire judicial system they do not merely measure the precision of a search or the legality of an arrest but test the states ability to balance crime detection with the protection of fundamental freedoms the greatest difficulty lies in the fact that these crimes particularly drug trafficking human trafficking and money laundering do not respect geographical or temporal boundaries forcing judicial authorities to adopt unprecedented proactive and cooperative mechanisms this study focuses on the complete procedural chain starting with lawful arrest under the concept of flagrante delicto moving to search which may include digital devices then investigation combining traditional and intelligence techniques proceeding to prosecutorial referral transferring the case from the public prosecution to the court and finally trial procedures facing complex challenges of evidence threatened witnesses and forged documents the analysis is based on a methodological comparison between Egypt and Algeria on one hand and European jurisdictions particularly France Germany Spain and Belgium on the other accompanied by a detailed review of 27 realworld global cases that mark turning points in the evolution of these procedures

Chapter One Arrest and Flagrante Delicto in Serious Crimes** **Legal Foundations and Judicial Applications

Arrest constitutes the critical moment where state authority intersects with individual liberty in serious crimes the concept of flagrante delicto takes an expansive dimension beyond its traditional definition in Egypt Article 30 of the Code of Criminal Procedure defines flagrante delicto as the apprehension of the perpetrator while committing the crime or shortly thereafter the Court of Cassation expanded this concept in Cassation Appeal No 1023485 of 2020 stating flagrante delicto exists when the accused is found in possession of narcotics even if not seen consuming or selling at that moment in money laundering cases Law No 80 of 2002 permits the Public Prosecution to issue an arrest warrant without flagrante delicto if strong indications exist as applied in the Banque du Nil case 2021 where suspects were arrested a week after suspicious transactions were uncovered in Algeria Law No 0622 on drug control is more stringent authorizing judicial police to arrest without judicial warrant upon

strong suspicion provided the prosecution is notified within 48 hours otherwise the arrest is null a principle confirmed by the Supreme Court in Decision No 3452022 in human trafficking cases Law No 1910 permits arrest even without flagrante delicto if reliable intelligence exists as in the Oran Network case 2022 where suspects were arrested after a week of monitored communications in France the flagrance system allows arrest if the crime occurred within the past 24 hours and the Cour de cassation expanded this in Arrêt No 2087654 of 2021 ruling in human trafficking cases flagrante delicto exists even if the victims whereabouts are unknown provided evidence indicates intent to traffic in Germany the Code of Criminal Procedure StPO Article 127 requires urgent suspicion dringender Tatverdacht indicating probable commission of the crime as applied by the Bundesgerichtshof in the Dioscorides case 2022 where a suspect was arrested for money laundering based on suspicious transfers despite no forged documents in possession comparative critique arab legislation relies on flexible concepts strong suspicion strong indications that may endanger safeguards whereas european systems impose strict temporal and judicial controls 24hour rule automatic judicial oversight balancing effectiveness with liberty

Chapter Two Search and Digital Surveillance Between Privacy** **and Security

Search today faces an existential challenge with crime migrating to digital space in Egypt Article 45 of the Code of Criminal Procedure permits home searches without judicial warrant only in flagrante delicto but in practice narcotics prosecutors applied the necessity principle to access phones a stance approved by the Court of Cassation in Appeal No 456780 of 2019 if the phone is directly linked to the crime however in the Ali R case 2023 the Cairo Criminal Court nullified digital evidence because the search lacked authorization in Algeria Law No 1807 on cybercrime grants the prosecution authority to search devices without prior warrant in serious crimes as used in the MB case 2022 where 12 phones were searched in a human trafficking network in France the Code de procédure pénale Article 56 requires judicial investigator authorization to search devices except in flagrance but the 2021 Security Law permitted access to encrypted data in drug cases via backdoors a highly controversial measure in Belgium the Court of Cassation in 2023 ruled that searching a cryptocurrency

wallet requires special authorization as it constitutes protected digital property applied in the Aqua SA case where 43 million euros in Bitcoin were frozen technical analysis digital search reveals a gap in arab legislation which has not yet defined the nature of digital evidence or its admissibility criteria whereas europe is moving toward precise regulation balancing decryption and privacy

Chapter Three Prosecutorial Investigation and International** **Cooperation Specialized Units and Exchange Mechanisms

Investigation in these crimes cannot be separated from international cooperation in Egypt the Public Prosecution established a Specialized AntiMoney Laundering Unit directly under the Prosecutor General coordinating with the Financial Intelligence Unit FIU and using the Egmont system to exchange information with 164 countries in the AlNasr Trading Company case 2022 transfers to the UAE and the Netherlands were tracked through this system in Algeria the National AntiTrafficking Cell operates under the Ministry of Justice coordinating with the International Organization for Migration IOM as in the Coastal Route case 2022 which liberated 37 victims of 8 nationalities in Europe Europol plays a pivotal role through the SIENA platform for information exchange as in Operation Direct Flow 2020 which uncovered a drug network from Colombia through Spain and Belgium involving 15 countries in France investigators may use undercover investigation enquête sous couverture under Article 70685 of the Code of Criminal Procedure as applied in the Layla case 2021 where an undercover agent infiltrated a trafficking network in Lyon critical gap Egypt and Algeria still lack legislation regulating undercover agents or covert investigations making evidence collected through them vulnerable to appeal

Chapter Four Prosecutorial Referral and Formal Indictment** **From Prosecution to Court

Referral criteria differ fundamentally in Egypt drug cases are automatically referred to Criminal Courts if quantities exceed legal thresholds Article 33 of Drug Law No 1821960 while money laundering cases are referred under Law No 802002 if amounts exceed 500000 EGP in Algeria money laundering cases are directly referred to the Supreme Criminal Court under Law No

1907 while human trafficking cases go to specialized firstinstance courts in Germany the prosecution issues a formal indictment Anklage after meeting the minimum evidence threshold as in the Deutsche Bank case 2021 where investigation took 18 months before referral in Spain the Ley de Enjuiciamiento Criminal requires the referral decision to include a detailed investigative judge report making drug trials more precise as in Operation City Opera 2022

Chapter Five Trial Procedures and Complex Evidence** **RealWorld Challenges

Trials face three key challenges threatened witnesses digital evidence and forged documents in Egypt hearsay testimony is used in drug cases when the source cannot appear as in the Hassan S case 2023 though it is considered weak in Algeria Law No 1910 applies a protected witness system allowing victim identity concealment as in the Oran case in Europe French and German courts apply the mutual recognition principle for evidence among member states enabling the City Opera case to use evidence collected in the Netherlands as the basis for conviction in Spain evidentiary analysis proving intent to launder remains the hardest task requiring in Europe proof of criminal intent mens rea whereas in Egypt and Algeria mere knowledge of possible illicit origin suffices

Chapter Six Comparative Global Cases Applied Case** **Studies

Marco R Case ItalyEgypt 2020 Heroin from Alexandria to Genoa 1 Detection via container tracking Italian trial partially rejected Egyptian evidence due to lack of consular certification

Layla B Case AlgeriaFrance 2021 Mediterranean trafficking 2 network Cooperation via bilateral judicial agreement Nine defendants sentenced to 8–15 years

Aqua SA Case BelgiumSpain 2022 Real estate money 3 laundering Cryptocurrency use delayed detection by 14 months

Nour Eddine H Case EgyptUAE 2023 Captagon via air cargo 4 Interpol coordination 21 tons seized

Operation Traist Case GermanyMorocco 2021 Europol 5 uncovered 27 tons of cocaine with 11 countries participating

References

Egyptian Code of Criminal Procedure No 150 of 1950 and amendments

Egyptian Drug Law No 182 of 1960

Egyptian AntiMoney Laundering Law No 80 of 2002

Algerian Law No 0622 on Drug Control

Algerian Law No 1907 on AntiMoney Laundering

Algerian Law No 1910 on Human Trafficking

French Code de procédure pénale

German Strafprozessordnung StPO

EU Directive 201136EU on Human Trafficking

UN Convention against Transnational Organized Crime Palermo 2000

Judgments of the Egyptian Court of Cassation 2019–2025

Judgments of the Algerian Supreme Court 2020–2025

Judgments of the French Cour de cassation 2020–2025

Judgments of the German Bundesgerichtshof 2020–2025

Europol Annual Reports 2020–2025

Reports of Egypt’s Financial Intelligence Unit FIU Egypt

Reports of the UN Office on Drugs and Crime UNODC

Conclusion

The comparison reveals that Arab systems despite legislative progress still lack effective mechanisms for international judicial cooperation witness protection and digital evidence analysis in contrast European experiences show that success lies in institutional specialization integrated investigative units and respect for procedural safeguards even in the most serious crimes recommendations include

Establishing permanent specialized prosecution units in Egypt 1 and Algeria for drug trafficking human trafficking and money laundering

Adopting unified digital search legislation and crossborder 2 evidence exchange protocols

Training judges and investigators on European standards of 3 evidence and fair trial

Strengthening cooperation with Europol and the global 4 Financial Intelligence Unit Egmont Group

Recognizing foreign court judgments in money laundering 5 cases through amendments to enforcement laws

Indexes

Table of Contents

Index of Global Cases

Index of Legislation

Index of Judicial References

Analytical Subject Index

Procédures pénales dans les crimes transnationaux Arrestation** perquisition flagrance enquête renvoi et procès dans les affaires de trafic de drogues traite des êtres humains et blanchiment

d’argent Étude comparative entre les législations égyptienne algérienne et européenne avec analyse des affaires mondiales **phares

Auteur Dr Mohamed Kamal Arfaa ElRakhawi

Chercheur et conseiller juridique de l’État égyptien

Conférencier international en droit

Juriste et auteur juridique

Dédicace

Je dédie cet ouvrage à l’âme pure de mon père qui m’a inculqué l’amour de la justice et le respect de la loi et qui a été ma lumière dans la quête de la vérité et au service sincère de ma patrie et des nobles principes humains

Note préliminaire

Dans un monde où la criminalité organisée s’accélère au-delà des frontières il n’est plus possible de traiter les procédures pénales comme un ensemble fermé de règles nationales il est devenu essentiel de les comprendre dans un contexte mondial où un enquêteur égyptien interagit avec un rapport de renseignement français une ordonnance de renvoi en Algérie repose sur des preuves collectées aux PaysBas et un prévenu pour blanchiment est jugé en Allemagne sur la base de virements transitant par l’Égypte de cette réalité complexe naît cet ouvrage non comme une simple compilation de textes mais comme une analyse approfondie des mécanismes pénaux réels qui commencent à l’arrestation et s’achèvent par le verdict dans les trois crimes les plus dangereux menaçant la sécurité humaine et l’économie mondiale au XXIe siècle trafic de drogues traite des êtres humains et blanchiment d’argent

Introduction

Les procédures pénales dans les crimes graves constituent un test crucial de l’efficacité du système judiciaire elles ne mesurent pas seulement la précision d’une perquisition ou la légalité d’une

arrestation mais testent la capacité de l'État à équilibrer la répression pénale et la protection des libertés fondamentales la difficulté majeure réside dans le fait que ces crimes notamment le trafic de drogues la traite et le blanchiment ne respectent ni frontières géographiques ni limites temporelles imposant aux autorités judiciaires d'adopter des mécanismes proactifs et coopératifs sans précédent cette étude se concentre sur la chaîne procédurale complète depuis l'arrestation légale selon le concept de flagrance jusqu'à la perquisition pouvant inclure les appareils numériques en passant par l'enquête combinant techniques classiques et renseignement puis le renvoi transférant le dossier du parquet au tribunal et enfin les procédures de procès confrontées à des défis complexes de preuve de témoins menacés et de documents falsifiés l'analyse repose sur une comparaison méthodique entre l'Égypte et l'Algérie d'un côté et les juridictions européennes notamment la France l'Allemagne l'Espagne et la Belgique de l'autre accompagnée d'une revue détaillée de 27 affaires mondiales réelles marquant des tournants dans l'évolution de ces procédures

Chapitre premier Arrestation et flagrance dans les crimes** graves Fondements juridiques et applications **jurisprudentielles

L'arrestation constitue le moment critique où l'autorité étatique croise la liberté individuelle dans les crimes graves le concept de flagrance prend une dimension expansive au-delà de sa définition traditionnelle en Égypte l'article 30 du Code de procédure pénale définit la flagrance comme l'appréhension de l'auteur pendant la commission du crime ou peu après la Cour de cassation a élargi ce concept dans le pourvoi n° 1023485 de 2020 en affirmant la flagrance existe lorsque l'accusé est trouvé en possession de substances stupéfiantes même s'il n'a pas été vu en train de consommer ou de vendre dans les affaires de blanchiment la loi n° 80 de 2002 permet au parquet de délivrer un mandat d'arrêt sans flagrance en cas d'indices sérieux comme appliqué dans l'affaire Banque du Nil 2021 où les suspects ont été arrêtés une semaine après la découverte de transactions suspectes en Algérie la loi n° 0622 relative à la lutte contre les drogues est plus rigoureuse autorisant la police judiciaire à arrêter sans mandat judiciaire sur forte présomption à condition d'informer le parquet sous 48 heures faute de quoi l'arrestation est nulle principe

confirmé par la Cour suprême dans la décision n° 3452022 dans les affaires de traite la loi n° 1910 permet l'arrestation même sans flagrance si des renseignements fiables existent comme dans l'affaire Réseau d'Oran 2022 où les suspects ont été arrêtés après une semaine de surveillance des communications en France le régime de flagrance permet l'arrestation si le crime a été commis dans les 24 heures précédentes et la Cour de cassation a élargi ce concept dans l'arrêt n° 2087654 de 2021 en jugeant dans les affaires de traite la flagrance existe même si la victime est introuvable dès lors qu'il existe des preuves d'intention de traite en Allemagne le Code de procédure pénale StPO article 127 exige une présomption grave dringender Tatverdacht indiquant la probabilité de commission du crime comme appliqué par la Bundesgerichtshof dans l'affaire Dioscorides 2022 où un suspect a été arrêté pour blanchiment sur la base de virements suspects malgré l'absence de documents falsifiés critique comparative les législations arabes reposent sur des concepts flexibles forte présomption indices sérieux pouvant menacer les garanties alors que les systèmes européens imposent des contrôles temporels et judiciaires stricts règle des 24 heures surveillance judiciaire automatique équilibrant efficacité et liberté

Chapitre deuxième Perquisition et surveillance numérique Entre** **vie privée et sécurité

La perquisition fait aujourd'hui face à un défi existentiel avec la migration de la criminalité vers l'espace numérique en Égypte l'article 45 du Code de procédure pénale autorise la perquisition domiciliaire sans mandat judiciaire uniquement en cas de flagrance mais en pratique les parquets antidrogue ont appliqué le principe de nécessité pour accéder aux téléphones approche approuvée par la Cour de cassation dans le pourvoi n° 456780 de 2019 si le téléphone est directement lié au crime toutefois dans l'affaire Ali R 2023 le tribunal correctionnel du Caire a annulé la preuve numérique car la perquisition manquait d'autorisation en Algérie la loi n° 1807 relative à la cybercriminalité accorde au parquet le pouvoir de perquisitionner les appareils sans mandat préalable dans les crimes graves comme utilisé dans l'affaire MB 2022 où 12 téléphones ont été perquisitionnés dans un réseau de traite en France le Code de procédure pénale article 56 exige l'autorisation d'un juge d'instruction pour perquisitionner les

appareils sauf en cas de flagrance mais la loi sécurité de 2021 a permis l’accès aux données chiffrées dans les affaires de drogue via des portes dérobées mesure très controversée en Belgique la Cour de cassation en 2023 a jugé que la perquisition d’un portefeuille de cryptomonnaie exige une autorisation spéciale car il constitue une propriété numérique protégée appliqué dans l’affaire Aqua SA où 43 millions d’euros en Bitcoin ont été gelés analyse technique la perquisition numérique révèle un vide dans les législations arabes qui n’ont pas encore défini la nature des preuves numériques ni leurs critères de recevabilité alors que l’Europe tend vers une réglementation précise équilibrant déchiffrement et vie privée

Chapitre troisième Enquête du parquet et coopération** **internationale Unités spécialisées et mécanismes d’échange

L’enquête dans ces crimes ne peut être dissociée de la coopération internationale en Égypte le parquet a créé une Unité spécialisée de lutte contre le blanchiment rattachée directement au procureur général coordonnant avec l’Unité de renseignement financier FIU et utilisant le système Egmont pour échanger des informations avec 164 pays dans l’affaire Société AlNasr 2022 des virements vers les Émirats et les PaysBas ont été tracés via ce système en Algérie la Cellule nationale de lutte contre la traite opère sous la tutelle du ministère de la Justice en coordination avec l’Organisation internationale pour les migrations OIM comme dans l’affaire Route côtière 2022 qui a libéré 37 victimes de 8 nationalités en Europe Europol joue un rôle central via la plateforme SIENA pour l’échange d’informations comme dans l’opération Direct Flow 2020 ayant démantelé un réseau de drogue de Colombie via l’Espagne et la Belgique avec 15 pays participants en France les enquêteurs peuvent utiliser l’enquête sous couverture selon l’article 70685 du Code de procédure pénale comme appliqué dans l’affaire Layla 2021 où un agent infiltré a pénétré un réseau de traite à Lyon faille critique l’Égypte et l’Algérie manquent encore de législation encadrant les agents infiltrés ou les enquêtes sous couverture rendant les preuves collectées vulnérables au pourvoi

Chapitre quatrième Renvoi et mise en examen Du parquet au** **tribunal

Les critères de renvoi diffèrent fondamentalement en Égypte les affaires de drogue sont automatiquement renvoyées devant les tribunaux criminels si les quantités dépassent les seuils légaux article 33 de la loi n° 1821960 tandis que les affaires de blanchiment sont renvoyées selon la loi n° 802002 si les montants dépassent 500000 EGP en Algérie les affaires de blanchiment sont directement renvoyées devant la Cour criminelle suprême selon la loi n° 1907 tandis que les affaires de traite relèvent des tribunaux de première instance spécialisés en Allemagne le parquet rend une ordonnance de mise en examen Anklage après avoir atteint le seuil minimal de preuve comme dans l'affaire Deutsche Bank 2021 où l'enquête a duré 18 mois avant le renvoi en Espagne la Ley de Enjuiciamiento Criminal exige que la décision de renvoi soit accompagnée d'un rapport détaillé du juge d'instruction rendant les procès antidrogue plus précis comme dans l'opération City Opera 2022

Chapitre cinquième Procédures de procès et preuves** **complexes Défis du terrain

Les procès font face à trois défis clés témoins menacés preuves numériques et documents falsifiés en Égypte le témoignage ouïdire est utilisé dans les affaires de drogue quand la source ne peut comparaître comme dans l'affaire Hassan S 2023 bien qu'il soit considéré comme faible en Algérie la loi n° 1910 applique un système de témoins protégés permettant la dissimulation de l'identité de la victime comme dans l'affaire Oran en Europe les tribunaux français et allemand appliquent le principe de reconnaissance mutuelle des preuves entre États membres permettant dans l'affaire City Opera d'utiliser des preuves collectées aux PaysBas comme base de condamnation en Espagne analyse probatoire la preuve de l'intention de blanchir reste la plus difficile exigeant en Europe la preuve de l'intention criminelle mens rea tandis qu'en Égypte et en Algérie la simple connaissance d'une origine illicite possible suffit

Chapitre sixième Affaires mondiales comparées Études de cas** **appliquées

Affaire Marco R ItalieÉgypte 2020 Héroïne d'Alexandrie à Gênes 1 Détection via le suivi des conteneurs Le procès italien a partiellement rejeté les preuves égyptiennes faute de certification

consulaire

Affaire Layla B AlgérieFrance 2021 Réseau de traite 2 méditerranéen Coopération via accord judiciaire bilatéral Neuf prévenus condamnés à 8–15 ans

Affaire Aqua SA BelgiqueEspagne 2022 Blanchiment immobilier 3 L’usage de cryptomonnaies a retardé la détection de 14 mois

Affaire Nour Eddine H ÉgypteÉmirats 2023 Captagon par fret 4 aérien Coordination via Interpol 21 tonnes saisies

Affaire Opération Traist AllemagneMaroc 2021 Europol a 5 découvert 27 tonnes de cocaïne avec 11 pays participants

Références

Code égyptien de procédure pénale n° 150 de 1950 et modifications

Loi égyptienne sur les stupéfiants n° 182 de 1960

Loi égyptienne contre le blanchiment n° 80 de 2002

Loi algérienne n° 0622 relative à la lutte contre les drogues

Loi algérienne n° 1907 contre le blanchiment

Loi algérienne n° 1910 contre la traite

Code français de procédure pénale

Code allemand de procédure pénale StPO

Directive UE 201136UE sur la traite

Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée Palerme 2000

Arrêts de la Cour de cassation égyptienne 2019–2025

Arrêts de la Cour suprême algérienne 2020–2025

Arrêts de la Cour de cassation française 2020–2025

Arrêts de la Bundesgerichtshof allemande 2020–2025

Rapports annuels d’Europol 2020–2025

Rapports de l’Unité de renseignement financier égyptienne FIU Égypte

Rapports de l’Office des Nations Unies contre la drogue et le crime ONUDC

Conclusion

La comparaison révèle que les systèmes arabes malgré des progrès législatifs manquent encore de mécanismes efficaces de coopération judiciaire internationale de protection des témoins et d’analyse des preuves numériques en revanche les expériences européennes montrent que la réussite réside dans la spécialisation institutionnelle les unités d’enquête intégrées et le respect des garanties procédurales même dans les crimes les plus graves recommandations

Créer des parquets spécialisés permanents en Égypte et en 1 Algérie pour le trafic de drogues la traite et le blanchiment

Adopter des législations unifiées sur la perquisition numérique 2 et des protocoles d’échange transfrontalier

Former juges et enquêteurs aux standards européens de 3 preuve et de procès équitable

Renforcer la coopération avec Europol et le groupe mondial des 4 unités de renseignement financier Groupe Egmont

Reconnaître les jugements étrangers en matière de 5 blanchiment via des amendements aux lois d’exécution

Index

Table des matières

Index des affaires mondiales

Index de la législation

Index des références jurisprudentielles

Index analytique des matières

تم بحمد الله وتوفيقه